

## أثر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي على الاستثمار الحقيقي في السودان

- دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2018)

**The Impact of Islamic Banking Financing Forms on Real Investment in Sudan  
- A Standard Analytical Study for the Period (2000-2018)**مريم زغلامي<sup>1</sup>، كمال شريط<sup>2</sup>، سفيان خلوفي<sup>3</sup><sup>1</sup>جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)، meriem.zoghalmi@univ-tebessa.dz<sup>2</sup>جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)، kamel.cherayett@univ-tebessa.dz<sup>3</sup>جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)، sofiane.kheloufi@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2021/09/30

تاريخ القبول: 2021/09/07

تاريخ الإرسال: 2021/07/05

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التمويل المصرفي الإسلامي في السودان، وأثره على الاستثمار الحقيقي خلال الفترة 2000-2018، من خلال تحليل تطور هذا التمويل ومدى مساهمته في تطوير القطاعات الاقتصادية الحقيقية بالاعتماد على صيغ إسلامية استثمارية بدل التجارية، وأوضحت الدراسة أن التمويل المصرفي الإسلامي السوداني ينمو بمعدلات متزايدة سنوياً، وله أثر إيجابي معنوي على حجم الاستثمار الحقيقي خاصة ما تعلق بالتمويل بالمضاربة والمشاركة على الرغم من تدني نسبتها من المحفظة التمويلية للنظام المصرفي السوداني طوال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة المحفظة التمويلية للنظام المصرفي السوداني وإعطاء الأولوية للصيغ الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة على حساب الصيغ التجارية ذات هامش الربح المحدود، فضلاً عن تصميم سياسة تمويلية تستهدف أكبر فئة ممكنة لغرض تمويل المشروعات الاقتصادية لما لها من أثر في تحسين المؤشرات التنموية المتدهورة في السودان.

**كلمات مفتاحية:** تمويل مصرفي إسلامي، مشاركة، مضاربة، مراجعة، استثمار حقيقي، السودان.

**تصنيفات JEL:** F37، P34، G21.

**Abstract:**

This study aims to analyze the reality of Islamic banking finance in Sudan, and its impact on real investment during the period 2000-2018, by analyzing the development of this financing and the extent of its contribution to the development of real economic sectors by relying on Islamic investment formulas instead of Islamic commercial formulas, The study indicated that the Sudanese Islamic banking finance is growing at increasing rates annually and has a positive moral impact on the volume of real investment, especially with regard to financing by speculation and participation, despite its low percentage of the financing portfolio of the Sudanese banking system throughout the study period, and the study recommended the need to restructure the financing portfolio of the Sudanese banking system. And giving priority to investment formulas with high returns at the expense of commercial formulas with a limited profit margin, as well as designing a financing policy targeting the largest possible group for the purpose of financing real economic projects because of their impact on improving the deteriorating development indicators in Sudan.

**Keywords:** Islamic banking finance; Musharaka; Real investment; Sudan.

**JEL Classification Cods:** G21, P34, F37.

## المقدمة:

يعد النموذج التمويلي الإسلامي بديل فرض نفسه خلال فترة وحيزة جدًا استطاع من خلالها تسجيل معدلات نمو متسارعة سواء في البلدان الإسلامية أو غير الإسلامية، كما عرفت صيغ التمويل الإسلامي توسعًا في الانتشار والاستخدام كآليات تمويلية عادلة المبادئ، من حيث استحقاق الأرباح والخسائر ومن حيث تطوير المنظومة الاستثمارية عبر إعطاء الأولوية لتمويل القطاع الحقيقي والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الشاملة، فهي تعمل تحت ضوابط شرعية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية، وحتى بيئية تسهم في إعطاء توليفة مثلى للرقى بالاستثمار الحقيقي في مختلف الاقتصاديات.

وتعد السودان من الدول التي تبنت هذا النموذج التمويلي بنسبة كبيرة حدًا في سبيل تمويل استثماراتها، وقد مر هذا النظام في السودان بالعديد من المحطات التي عملت على تطوير البنية التحتية المؤسساتية والفنية له، حتى أنه شهد تطورًا كميًا من حيث تنامي حجم الأصول والتمويل الممنوح وزيادة على المؤسسات المالية الإسلامية، ونوعيًا من حيث تأسيس تشريع خاص بالمعاملات المالية الإسلامية والعمل على إرساء الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بالسودان، كما أسست السودان منظومة للتمويل التكافلي الإسلامي عبر تطويرها للصيغ التكافلية الإسلامية، وفي مقدمتها التمويل الإسلامي الأصغر والوقف والزكاة والتأمين التكافلي الإسلامي. وعليه تبرز إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

➤ ما أثر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟ ولإجابة على التساؤل الرئيسي، وبغيت تبسيطه تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية؟
  - ما هو واقع كل من الصيرفة الإسلامية والاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2017؟
  - ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المشاركة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟
  - ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المضاربة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟
  - ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المراجعة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟
  - ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة بيع السلم على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟
  - ما أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها، والتي من شأنها الارتقاء بصيغ التمويل المصرفي الإسلامي لتعزيز الاستثمار الحقيقي في السودان وباقي الدول التي تسعى نحو تبني هذه الصيغ التمويلية في مصارفها وعلى رأسها المصارف الجزائرية؟
- فرضيات الدراسة:** في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- تبنت المصاريف الإسلامية في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2017 صيغ متعددة لتمويل الإسلامي، من أهمها نجد صيغة المراجعة وصيغة المشاركة؛

- الاستثمار الحقيقي في السودان حقق معدلات نمو متزايدة خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2017؛
  - لا يؤثر معنوياً التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المشاركة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؛
  - لم يؤثر معنوياً التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المضاربة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؛
  - لم يؤثر معنوياً التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المراوحة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؛
  - لم يؤثر معنوياً التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة بيع السلم على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؛
- أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع، والذي أعيد التركيز عليه وبقوة في الاقتصاد العالمي المعاصر، بحيث جاء هذا الموضوع ليدعم التوجه المستقبلي لحكومات الدول ومصارفها نحو التوجه إلى التمويل الإسلامي، وحثها على بذل المزيد من الجهود لتبني صيغه المختلفة، سعياً منها لتحقيق معدلات نمو جيدة في الاستثمارات الحقيقية. كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تجربة السودان في هذا المجال، باعتبارها من أهم النماذج العالمية التي تبنت صيغ التمويل الإسلامي في مصارفها، إلى جانب حجم التمويل المقدم للاستثمارات الحقيقية في هذا البلد، الأمر الذي كان محفزاً لهذه الدراسة لاختيار هذه التجربة والنموذج للدراسة والبحث.
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:
- محاولة الوقوف على الأهمية التمويلية والاستثمارية لصيغ التمويل الإسلامي المختلفة؛
  - محاولة تحليل واقع تطور التمويل المصرفي الإسلامي في السودان، وكذا تقييم واقع الاستثمار الحقيقي خلال فترة الدراسة؛
  - محاولة الوقوف على أثر أهم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي من مشاركة ومضاربة ومراوحة وبصيغة السلم في السودان على الاستثمار الحقيقي خلال الفترة 2000-2018 والمتمثلة في صيغ المشاركة، المضاربة، المراوحة وبيع السلم؛
  - إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها حث الجهات الوصية على الارتقاء بصيغ التمويل المصرفي الإسلامي لتعزيز الاستثمار الحقيقي في السودان وباقي الدول التي تسعى نحو تبني هذه الصيغ التمويلية في مصارفها؛
- حدود الدراسة:** وتمثل فيما يلي:
- **الحدود الزمنية:** ركزت الدراسة في تحليل بعض المعطيات والبيانات على الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى نهاية سنة 2018.
  - **الحدود المكانية:** مست الدراسة الاستكشافية والتطبيقية أحد أهم النماذج العالمية الرائدة في التمويل الإسلامي المصرفي والمتمثلة في تجربة دولة السودان.

- الحدود العلمية: جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر أهم صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية على الاستثمار الحقيقي في دولة السودان، أين سلط الضوء على أهم هذه الصيغ التمويلية والمتمثلة في: صيغة المشاركة، صيغة المضاربة، صيغة المراجعة وصيغة بيع السلم.

منهجية الدراسة: بغية تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، معززاً بجانب تطبيقي تم فيه استخدام أدوات إحصائية لاختبار فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة: من خلال المسح المكتبي للأدبيات الإدارية الباحثة في موضوع الدراسة، توصل الباحثون إلى مجموعة من الدراسات كان من أهمها مايلي:

- دراسة: Ahmed Badawi (2003) بعنوان:

### "Private Capital Formation and Public Investment in Sudan: Testing the Substitutability and Complementarity Hypotheses in a Growth Framework " (Badawi, 2003)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معالجة مسألة تكامل واستبدال رأس مال الدولة لأنشطة استثمار القطاع الخاص العام الحقيقي في السودان، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج وصفي تحليلي، من خلال استخدام نموذجاً متكاملًا للانحدار الذاتي للناقلات لتفسير مشاكل التجانس وعدم الاستقرار المحتملة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أنّ استثمارات كل من القطاعين العام والخاص في السودان لها تأثير إيجابي طويل المدى على الناتج الحقيقي، وأنّ الاستثمار الحكومي على المدى القصير يؤدي إلى تأثير مزاحم على الاستثمار الخاص وبالتالي يؤثر سلباً على النمو الحقيقي، كما توصلت الدراسة إلى أنّ نسب الاستثمار الحقيقي خلال السنوات 1976 و1981 و1998 عرفت معدلات نمو تراوحت بين 18% و22%، كما وتشير النتائج إلى أنّ الانفاق العام والخاص على الاستثمار قد حفز النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1970-1998. حيث كان تأثير الاستثمار الخاص على النمو الحقيقي أكثر وضوحاً من تأثير استثمارات القطاع العام. وأوصت هذه الدراسة في الأخير ببعض الاقتراحات كان من أهمها: ضرورة رفع الاستثمار الرأسمالي الحكومي السوداني، والذي سيكون له آثار كبيرة على تراكم رأس مال القطاع الخاص وكذلك على آفاق النمو في السودان مستقبلاً.

- دراسة: أحمد فريدة عمر، ومصطفى أحمد حمد (2011) بعنوان: "أثر التمويل الإسلامي على تطوير المشروعات

الصغيرة"، (فريدة عمر و أحمد حمد، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الصيغ التمويلية المناسبة لتمويل صغار المنتجين، وعن منتجات جيدة تساهم في تنمية صغار المنتجين، بالإضافة إلى تحديد أثر التمويل الإسلامي على تطوير المشروعات الصغيرة بالتطبيق على بعض البنوك الإسلامية في السودان. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخراج النتائج والتوصيات والمنهج الاستردادي لعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج من أهمها: أنّ معظم تمويل المشروعات الصغيرة بالسودان بادخار ذاتي أو من خلال تكافل وتضامن المجتمع المحيط، وهنا يبرز دور المصارف الإسلامية في تمويلها من خلال الصيغ الإسلامية المرتكزة على قاعدة فقهية أنّ الربح في الشريعة بالملك أو العمل، وتمويل صغار المنتجين يأخذ سمة النشاط الانتاجي أكثر من النشاط المالي، وعدم توفر الضمانات الكافية لدى صغار المنتجين يحول دون حصولهم على التمويل المصرفي، وأنّ التمويل بصيغة المشاركة

يتيح الفرصة لصغار المنتجين الذين ليملكون الضمانات. وأوصت هذه الدراسة في الأخير ببعض الاقتراحات كان من أهمها: أنه لا بد من أن تقوم سياسة التمويل على الاستثمار في الانسان والمؤسسات، أي ضرورة الاهتمام بتدريب العمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الادارية والفنية في المشروعات الصغيرة عند التمويل، ولا بد أن يترك للأفراد إختيار أنشطتهم الانتاجية والاستثمارية لإظهار المهارات والإبداع فيها، والإطلاع على تجارب الدول في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والاستفادة من تجاربهم في تنمية وتطويرها.

- دراسة: أحمد العالية بنت محمد ولد سيد (2011) بعنوان: "صيغة المشاركة في النظام المصرفي الاسلامي دراسة تطبيقية على بنك التضامن الاسلامي في السودان في الفترة 2001-2010"، (العالية بنت محمد ولد سيد، 2011) : هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أكثر الصيغ التمويلية الإسلامية استخداماً في المصارف الإسلامية بالسودان، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2011، مع التركيز على صيغة المشاركة ومكانتها داخل المصارف الإسلامية بين صيغ التمويل الإسلامية المتوفرة في المصارف السودانية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت في الأخير الى عدة نتائج واستنتاجات كان من أهمها: أن أكثر صيغ التمويل الإسلامية استخداماً هي صيغة المراجعة، وتليها صيغة المشاركة ثم بيع السلم وأخيراً المضاربة من ناحية متوسط حجم التمويل في المصارف التي شتمتها الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن صيغة المشاركة هي أكثر الصيغ ربحاً، ويعزى ذلك إلى أن المصارف تشارك في عملية الإدارة ومتابعة الاستثمارات من خلال هذه الصيغة التمويلية، ثم تأتي صيغة بيع السلم، ثم المراجعة وأخيراً صيغة المضاربة. وأوصت هذه الدراسة في الأخير ببعض الاقتراحات كان من أهمها: ضرورة القيام بدراسة جيدة للمشاريع، والاستعانة بالخبراء في مجالات دراسة الجدوى قبل الدخول في عمليات التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامية مع ضرورة ابتعاد المصارف عن المراجعات الصورية.

- دراسة: ماهر عزيز عبد الرحمن (2011) بعنوان: "صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي -دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية"، (عزيز عبد الرحمن، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي الحقيقي في السودان. وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنتاجي معاً، واعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات، مستخدمتاً الجداول والرسوم لتوضيح ما أمكن، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2006 . وتوصلت الدراسة في الأخير الى عدة نتائج واستنتاجات كان من أهمها: طغيان صيغة المراجعة على غيرها من أساليب وصيغ التمويل المعتمدة في المصاريف السودانية، وذلك بسبب خلوها إلى حد كبير من عنصر المخاطرة إضافة إلى أن الأرباح مضمونة ومعلومة سلفاً في هذه الصيغة التمويلية، حيث تتوجه معظم تمويلات هذه الصيغة إلى الاستثمارات في قطاع التجارة وخاصة تمويل الاستيراد أكثر من التصدير، وتمويل استيراد المنتجات الاستهلاكية أكثر من السلع الاستثمارية مما يضعف الدور التنموي للمصارف الإسلامية من هذه الناحية. وأوصت هذه الدراسة في الأخير ببعض الاقتراحات كان من أهمها: الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة وخاصة لصغار المهنيين والحرفيين، وهذا يقتضي استراتيجية تقضي بالتحول من صيغة المراجعة إلى المضاربة والمشاركة.

– دراسة: الطيب محبوب محمد توم بجيت (2018) بعنوان: "إستخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف السودانية – بالتطبيق على صيغة الإجارة في الفترة 2008–2016م"، (محبوب محمد توم بجيت، 2018) : هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف عند إستخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف السودانية بالتطبيق على صيغة الإجارة، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2016. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة في الجانب النظري، وفي الجانب التطبيقي تم اعتماد المنهج الإحصائي. وتوصلت الدراسة في الأخير الى عدة نتائج واستنتاجات كان من أهمها: أنّ المصارف السودانية تركز على صيغة المراجعة بدلاً من صيغة الإجارة، وأنّ المصارف السودانية تطبق الإجارة بنسب ضعيفة لم تتجاوز (0.4%) من حجم التمويلات، واعتمدت بشكل كبير على المراجعة بنسبة (52.2%) من إجمالي التمويلات. وأوصت هذه الدراسة في الأخير ببعض الاقتراحات كان من أهمها: زيادة التمويل بصيغة الإجارة في المصارف السودانية حتى تحقق وظائفها الاقتصادية، وتطوير الإجارة في المصارف السودانية واستخدام الإجارة بشقيها التشغيلية والمنتھية بالتملك، وزيادة التوعية والمعرفة بهذه الصيغة والتدريب العملي لتطبيقها تطبيقاً سليماً في المصارف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة المطّلع عليها بما يلي:  
أولاً: هذه الدراسة الأولى التي تبحث عن أثر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي (صيغة المشاركة، صيغة المضاربة، صيغة المراجعة وصيغة بيع السلم) على الإستثمار الحقيقي في السودان ككل، وذلك من خلال دراسة إحصائية استكشافية تحليلية للمعطيات والبيانات المتوفرة خلال فترة الدراسة دائماً – وهذا في حدود علم وإطلاع الباحثين.  
ثانياً: بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنّ معظمها ركز على دراسة أثر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف على تطوير المشاريع وتمويل المؤسسات، بينما تركز هذه الدراسة على أثر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف السودانية فيما يخص تحسين الإستثمارات الحقيقية في النسيج الاقتصادي السوداني ككل. فضلاً على أن هذه الدراسة تم تطبيقها في بيئة (كلية) تختلف عن بيئة الدراسات السابقة سواء من الناحية المكانية أو الحدود الزمنية.

**هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- **المحور الأول:** جاء كجانب نظري للدراسة، تم من خلاله تسليط الضوء على أهم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في ظل الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع؛
- **المحور الثاني:** جاء كجانب استكشافي لمتغيرات الدراسة، تم من خلاله تقديم محاولة لتقييم واقع كل من الصيرفة الإسلامية والاستثمار الحقيقي في السودان؛
- **المحور الثالث:** جاء كجانب تطبيقي للدراسة، تم من خلاله تسليط الضوء على علاقة وأثر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي على الإستثمار الحقيقي في السودان وهذا في إطار حدود الدراسة الزمنية والعلمية دائماً؛

## 1- الجانب النظري للدراسة: أساسيات عامة حول أهم صيغ التمويل الإسلامي

يعرف التمويل من منظور إسلامي على أنه تقديم ثروة عينية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 1998، صفحة 72)، أو بعبارة أخرى هو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البلتاجي، 2009، صفحة 15). وفيما يلي أهم هذه الصيغ التمويلية الإسلامية:

**1-1- صيغة المشاركة:** الشركة في اللغة تعني توزيع الشيء بين اثنين أو أكثر على جهة الشروع أو هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين (حسين، 2013، صفحة 213). أما اصطلاحاً فتعني أنها عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة ومعرفة بهدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركاً بينهم، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركاء، وأما الخسارة إن حدثت فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال (محمود العجلوني، 2010، صفحة 223). وتعدد صيغ المشاركة حسب مجموع الأطراف الداخلة في العملية الاستثمارية أو مدتها، إلا أن الواقع العملي أظهر نوعين رئيسيين من صيغ المشاركات التي لاقت قبولاً واسعاً في استخدامهما من طرف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وهي: المشاركة الثابتة المستمرة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك.

**1-2- صيغة المضاربة (القراض):** إن كلمتي المضاربة والقراض اسمان لمسمى واحد، فالمضاربة لغة أهل العراق، والقراض لغة أهل الحجاز وسبب التسمية بالإقراض أن رب المال قد أخذ جزء من ماله ويسلمه إلى العامل ثم يقطع يده عنها، وسبب التسمية بالمضاربة فيرجع إلى أن كلاً من رب المال والعامل يضرب في الربح بسهم (عبد المطلب، 2014، صفحة 230). أما اصطلاحاً فتعرف على أنها عقد على المشاركة في الإبحار بين مالك لرأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة فيتحملها رب المال وحده إذا وقعت، ويخسر المضارب جهده أو عمله (الزحيلي، 2002، صفحة 438). كما تعد المضاربة نوعاً أساسياً من المشاركات الاستثمارية عبر مزج عنصري العمل ورأس المال ودمجها ضمن عملية إنتاجية توزع عوائدها حسب مساهمة كل منهما، وتقع الخسارة على رب المال أن ثبت عدم تقصير صاحب العمل.

**1-3- صيغة المراجعة:** المراجعة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة في التجارة، وأعطاه مالا مراجعة أي على الربح بينهما ويقال بعث السلعة مراجعة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشترته مراجعة (عبد الرحمن، 2013، صفحة 77). واصطلاحاً هي البيع برأس المال وربح معلوم ومعناها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً معيناً، وكذلك فيبيع المراجعة هو البيع بالثمن الأول وزيادة معلومة لطرفي العقد أو هو البيع بالثمن الذي اشترى به السلعة مع ربح معلوم (حسين، 2013، صفحة 244). كما تعد المراجعة من أهم القنوات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وبيع المراجعة هو بيع سلعة ما بما قامت به على بائعها مضافاً إليه ربح متفق عليه بينهما (يونس الموسوي، 2011، صفحة 50).

**1-4- صيغة بيع السلم:** السلم في اللغة بالتحريك يعني السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد، يقال: أسلم وسلم إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهباً وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه، وهي بفتحين السلف، وزناً ومعنى (بونس الموسوي، 2011، صفحة 157). أما اصطلاحاً فهو عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع أجل بعاجل، وهو عكس البيع بثمن مؤجل، حيث يسمى المشتري المسلم أو صاحب رأس المال أو رب السلم، ويسمى البائع المسلم إليه ويسمى الثمن المعجل رأس مال المسلم، وتسمى السلعة مؤجلة التسليم (المبيع) المسلم فيه (كامل قشوط، 2014، صفحة 68).

**1-5- صيغة بيع الإستصناع:** في اللغة هو الإستصناع طلب الصنع، يقال استصنع خاتماً، أي أمر أن يصنع له (عبد الرسول الخاقاني، 2011، صفحة 245)، ويعرف بيع الإستصناع على أنه عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنفاً يلتزم البائع (الصانع) بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد (كامل قشوط، 2014، صفحة 71). ويظهر من تعريف عقد الإستصناع أن عقود الإستصناع لا يمكن القيام بها في السلع التي تتوفر بشكل طبيعي في السوق، بمعنى أن هذه العقود خاصة بالمنتجات التي لا تمثل سلعة أساسية وإنما تنتج فقط عندما يكون هناك طلب محدد وخاص بها مثل: إنشاء المباني أو الجسور أو السفن أو أية منتوجات أخرى لتلبية بعض الحاجات الخاصة لزبون معين أو مجموعة زبائن (عبد الرسول الخاقاني، 2011، صفحة 246).

## 2- الجانب الاستكشافي للدراسة: الصيرفة الإسلامية والاستثمار الحقيقي في السودان

كانت السودان أكبر دولة في أفريقيا والعالم العربي حسب المساحة قبل انفصال جنوب السودان سنة 2011، ويتكون الناتج المحلي الإجمالي السوداني المحقق خلال سنة 2017 بشكل أساسي من إيرادات قطاع الخدمات الذي يساهم في تكوينه بنسبة 50.8%، والذي يتشكل أساساً من خدمات التجارة والفنادق والمطاعم، النقل والمواصلات والتخزين، الخدمات الحكومية، وخدمات التمويل والتأمين والمصارف التي ساهمت بنسبة 12.7% في تكوين هذا الناتج، بينما ساهم قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية بنسبة 29%، و20.2% من قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والاستخراجية.

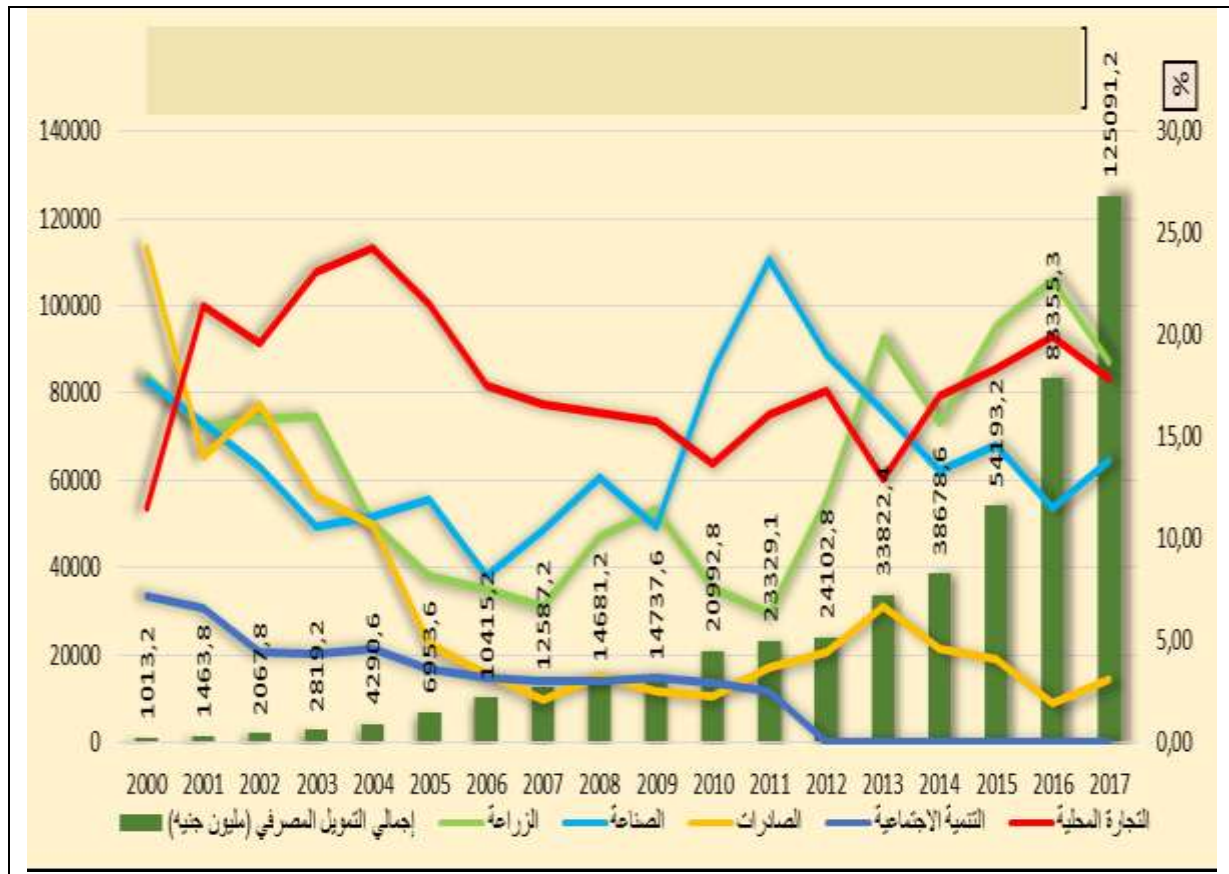
وتميزت السنوات الأخيرة في السودان بارتفاع حاد في معدلات التضخم قاربت 36.5% سنة 2014، أين عرفت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بلغ 100% في بعض الأحيان نتيجة زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد بفعل زيادة العائدات النفطية التي لم يقابلها زيادة في حجم الإنتاج الفعلي المحقق خاصة خلال سنة 2009، كما سجلت معدلات البطالة المرتفعة في السودان نمواً ملحوظاً حيث قاربت 20.6% سنة 2016 وهي معدلات مرتفعة تعكس عجز قطاعات الزراعة والصناعة التقليدية والاستخراجية البسيطة وقطاع الخدمات على استيعاب فائض العمالة، وهو ما يفسر نسبة الفقر المرتفعة جداً حيث يعيش 46.5% من السودانيين تحت خط الفقر حسب إحصائية البنك الدولي لسنة 2009، فالأوضاع الأمنية التي تعيشها السودان وبدائية القطاع الاقتصادي المعتمد أساساً على الصناعات التحويلية واليدوية البسيطة حالت دون تحقيق السودان لأهدافها الاقتصادية المحددة والتي تأتي في مقدمتها رفع معدلات النمو وخفض معدلات البطالة.



**2-1-1- المصرفية الإسلامية في السودان:** ويتكون النظام المصرفي السوداني مع نهاية سنة 2019 من 37 مصرف منها 5 مصارف متخصصة و32 مصرف إسلامي تجاري، بـ 1024 وكالة مصرفية موزعة على مختلف الولايات السودانية، كما قدرت إجمالي أصول المصارف العاملة في السودان مع نهاية سنة 2017 بـ 550.898.2 مليون حنيه سوداني (البنك المركزي، 2019، صفحة 47).

**2-1-1-2- تطور نسب مساهمة المصاريف الإسلامية في تمويل الاقتصاد السوداني للفترة (2000-2017):** للمصارف الإسلامية أهمية بالغة في تمويل النشاط الاقتصادي وهو أهم ما تميزت به عن نظيرتها التقليدية بأنها مصارف استثمار بدرجة أولى، وتعنى بتمويل الإنتاج الحقيقي وفقاً لمتطلبات المجتمع من احتياجات وأساسيات، ثم الكماليات، ويوضح الشكل رقم (01) تطور التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق في السودان حسب القطاعات الاستثمارية خلال الفترة 2000-2017:

الشكل (01): تطور التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق في السودان حسب القطاعات الاستثمارية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (البنك المركزي السوداني، 2018).

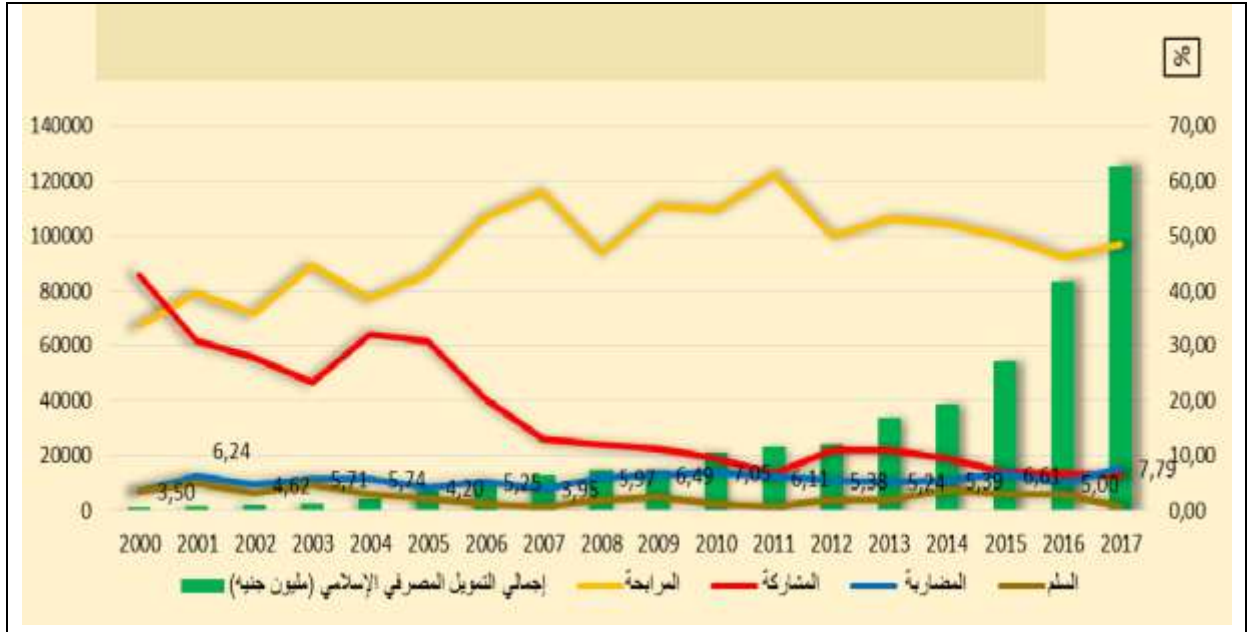
من خلال الشكل أعلاه، يتضح تطورات استفادة مختلف القطاعات الاقتصادية من التمويل المصرفي الإسلامي في السودان، حيث نال قطاع الزراعة نسب معتبرة تعكس الاهتمام بتطوير هذا القطاع الإستراتيجي في السودان، حيث تراوحت نسب مساهمته من 6.36% سنة 2011 كأقل معدل و22.67% كأعلى معدل محقق سنة 2016، بينما حازت الصناعة على معدلات متوسطة بلغ أكبرها 18.99% سنة 2012، كما عرفت التنمية الاجتماعية نسب مساهمة كبيرة من إجمالي التمويل المصرفي المتدفق ما يعكس تطابق الشق الاجتماعي والاقتصادي إذا ما تعلق بتحقيق التنمية الشاملة وهو ما عملت السياسة

الائتمانية على تحقيقه في السودان أين لجأت سنة 2016 إلى رفع نسبة التمويل المصرفي الأصغر إلى 15% من إجمالي الحفظه التمويلية، ما يعكس الاهتمام المتزايد بالشق الاجتماعي في السودان خاصة في ظل المعطيات الاجتماعية المتدنية التي تشهدها السودان ما تعلق بمعدلات الفقر والبطالة والتعليم ومؤشرات الأمن.

## 2-1-2- تطور نسب صيغ التمويل من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في السودان للفترة (2000-2017):

تنوع صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في تمويل النشاط الاستثماري الحقيقي في السودان عبر مختلف المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي إسلامي 100%، ويوضح الشكل رقم (02) تطور أهم هذه الصيغ خلال الفترة 2000-2017:

### الشكل (02): تطور نسب صيغ التمويل من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي السوداني للفترة 2000-2017

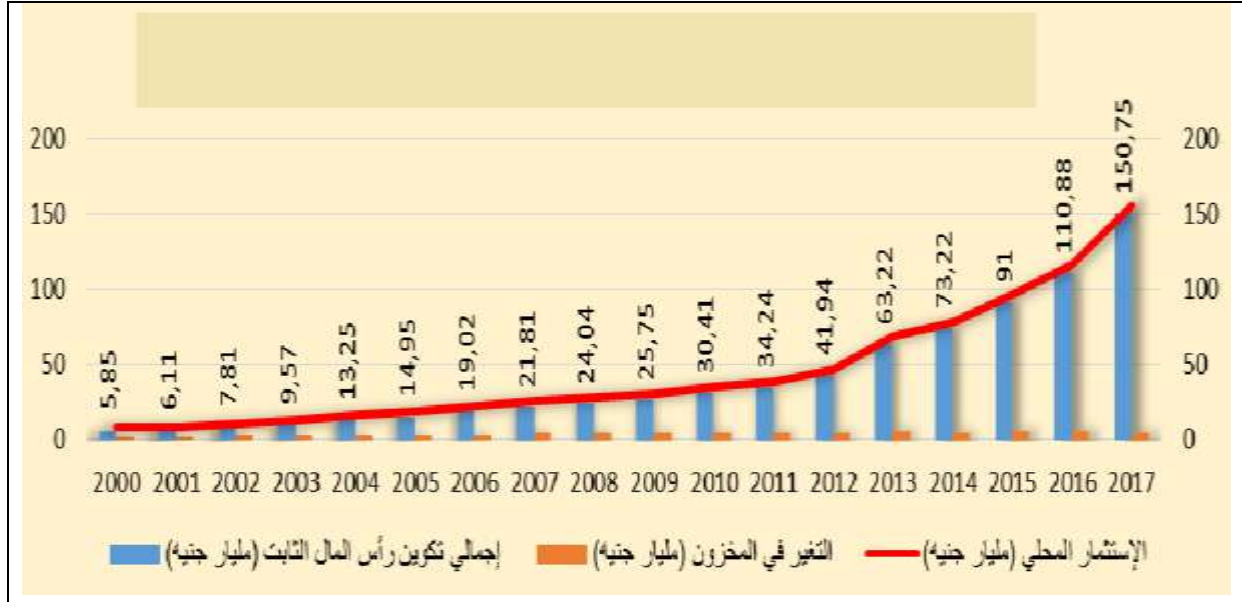


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (البنك المركزي السوداني، 2018)

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ نمو إجمالي التمويل المصرفي المتدفق بمعدلات متزايدة بلغت 42.44% سنة 2010، و50.06% سنة 2017، وهي معدلات مرتفعة جدًا تعكس قدرة المصارف الإسلامية على تمويل النشاط الاستثماري ومن ثم نجاح البيئة الداعمة سواء الفنية أو التشريعية والتي سهلت عمل المصارف الإسلامية في السودان، ولكن عند تحليل صيغ التمويل المتدفق المتنامي يتضح هيمنة الصيغ التجارية خاصة ما تعلق بالمراجحة بنسب كبيرة جدًا قاربت 61.35% سنة 2011 لتتخفف هذه النسبة ببطء وتستقر عند نسبة 48.54% سنة 2017، بينما تدهورت نسبة صيغة المشاركة من 42.87% سنة 2000 إلى 6.47% سنة 2017، ولم تتجاوز نسبة المضاربة من إجمالي التمويل المصرفي المتدفق 7.79% خلال الفترة الموضحة في الشكل رقم (02)، إن انخفاض معدلات مساهمة الصيغ الاستثمارية ممثلة في المشاركة والمضاربة في تكوين التمويل المصرفي الإسلامي على حساب ارتفاع نسب الصيغ التجارية في صورة مراجعة مؤشر سبلي يعكس انحراف المصرف الإسلامي على أهم وظيفة اتسم بها وهي وظيفة الاستثمار وتمويل الإنتاج الحقيقي الذي تتأذى منه أرباح تدعم ربحية المصرف ومركزه المالي وحصوله على حصص سوقية أكبر مستقبلاً، وبالتالي تكون له مساهمة أكبر في تمويل النشاط الاقتصادي، على عكس اعتماده على الصيغ التجارية ذات هامش الربح المعلوم والمحدود والتي تضعف من مساهمة المصرف الإسلامي في تمويل التنمية.

**2-2- الاستثمار الحقيقي في السودان:** تتعدد مصادر تمويل النشاط الاستثماري في السودان ونجد من أهمها الإنفاق الاستثماري الحكومي والمصارف الإسلامية سواء كانت حكومية أو خاصة، سوق الخرطوم للأوراق المالية، إضافة إلى مصادر التمويل الخارجية في شكل دين عام خارجي أو إعانات الجهات الدولية الرسمية المختصة في تمويل التنمية في البلدان ضعيفة الدخل، ويوضح الشكل رقم (03) تطور الاستثمار المحلي في السودان خلال الفترة 2000-2017:

الشكل (03): تطور الاستثمار المحلي الحقيقي في السودان خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (البنك الدولي، 2018)

من خلال الشكل أعلاه، يتضح تطور الاستثمار المحلي في السودان معبراً عنه بالأسعار الجارية للعملة المحلية، والمكون أساساً من إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون، حيث نلاحظ أنه ينمو بمعدلات متزايدة قاربت 20.26% سنة 2012، و33.45% خلال سنة 2017 وهذا نتيجة تزايد إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السودان.

### 3- الجانب التطبيقي: قياس وتحليل أثر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي على الاستثمار الحقيقي في السودان لفترة

#### الدراسة

بعد تحليل واقع مؤشرات التمويل الإسلامي في الاقتصاد السوداني ومدى تمويلها للاستثمار، سيتم من خلال بناء نموذج الحدار خطي متعدد قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي كأهم متغير يعبر عن حجم الصناعة المالية الإسلامية على حجم الاستثمار الحقيقي خلال الفترة 2000-2018.

### 3-1- توصيف النموذج القياسي للدراسة: لتحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الاستثمار الحقيقي والمالي في

السودان، سيتم تقدير نموذج قياسي يشمل المتغيرات التالية:

### 3-1-1- المتغيرات المستقلة: تمثل المتغيرات المستقلة في التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح في السودان وهي عبارة عن

بيانات سنوية للفترة 2000-2018، معبراً عنها بالعملة المحلية كما يلي:

X1: يعبر عن التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المشاركة.

X2: يعبر عن التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المضاربة.

X3: يعبر عن التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المراجعة

X4: يعبر عن التمويل المصرفي الإسلامي بصيغة السلم.

**3-1-2- المتغير التابع:** الاستثمار الحقيقي (أ) ويتمثل في تكوين رأس المال الثابت مضافاً إليه التغير في المخزون، وهو عبارة عن بيانات سنوية للفترة 2000-2018، معبراً عنه بالعملة المحلية السودانية. ويمكن صياغة معادلة النموذج القياسي كما يلي:

$$I_r = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + U$$

**3-2-2- تشخيص وتحليل النموذج القياسي للدراسة:** وهذا من خلال تحليل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار عدم ثبات التباين، التوزيع الطبيعي للبقايا:

**3-2-1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** لدينا قيمة D.W المحسوبة تساوي 1.50 وهي قيمة قريبة من 2 ومحصورة ضمن المجال DU-2 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

**3-2-2- اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم اختبار التباين نحري الاختبار الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

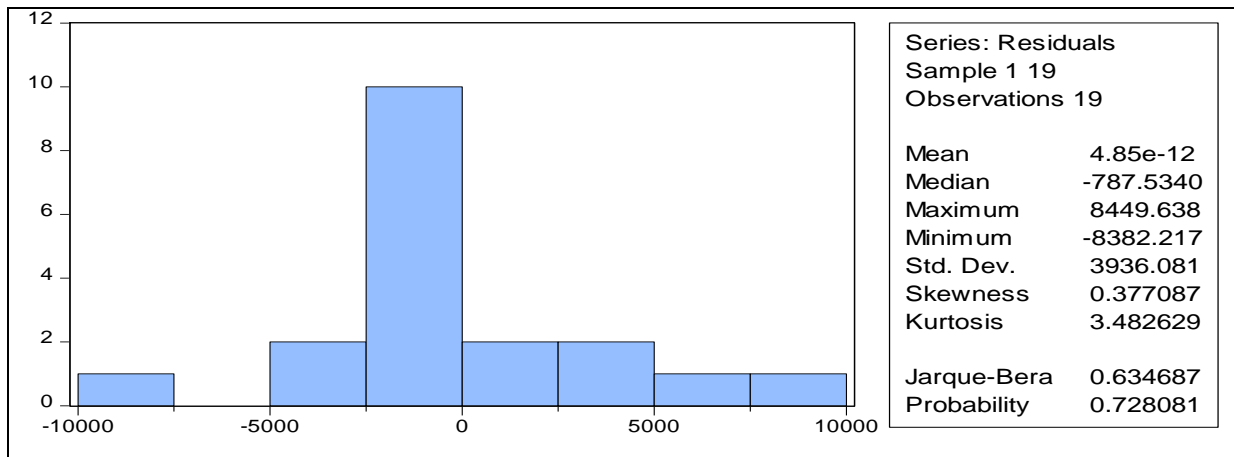
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.823859	Prob. F(1,16)	0.1956
Obs*R-squared	1.841883	Prob. Chi-Square(1)	0.1747

المصدر: مخرجات نظام EViews9

حسب هذا الاختبار فان Prob F أكبر من 0.05، مما يعني ان F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

**3-2-3- التوزيع الطبيعي للبقايا:** من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

الشكل رقم (04): التوزيع الطبيعي للبقايا للنموذج



المصدر: مخرجات نظام EViews9

من خلال نتائج اختبار Jarque-Bera يتضح أن نتيجة الاختبار غير معنوية، وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومنه النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

**3-3- تقدير وتحليل النموذج القياسي للدراسة:** لتقدير معاملات النموذج السابق تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبرنامج eviews9، وظهرت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

الجدول (02): نتائج تقدير النموذج القياسي للدراسة وفق طريقة المربعات الصغرى

variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5728.678	2353.056	2.434569	0.0289
X <sub>1</sub>	4.958670	2.203637	2.250221	0.0410
X <sub>2</sub>	3.286018	1.573817	2.087929	0.0556
X <sub>3</sub>	1.126517	0.274283	4.107136	0.0011
X <sub>4</sub>	13.70324	2.423671	5.653921	0.0001
R-squared	0.994422	Mean dependent var		52896.84
Adjusted R-squared	0.992829	S.D. dependent var		52702.76
S.E. of regression	4463.096	Akaike info criterion		19.86601
Sum squared resid	2.79E+08	Schwarz criterion		20.11454
Log likelihood	-183.7271	Hannan-Quinn criter.		19.90807
F-statistic	623.9899	Durbin-Watson stat		1.503990
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات نظام EViews9

وعليه تقدر معادلة الانحدار تكون كما يلي:

$$I_r = 5728.678 + 4.95X_1 + 3.28X_2 + 1.12X_3 + 13.70X_4$$

**3-4- التحليل الإحصائي للنموذج القياسي للدراسة:** تعكس البيانات الإحصائية للنموذج القياسي للدراسة ما يلي:

- تدل قيمة معامل التحديد والمقدرة ب 0.9944 على أن 99.44% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي وفق النموذج المقدر سببها التغير في المتغيرات المستقلة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، والنموذج مقبول أيضاً من هذه الناحية.

- ومن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن قيمة T test لمعاملات المتغيرات أكبر من القيمة الجدولية حيث أن N=19 ومستوى معنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمعاملات أقل من 0.05، وبالتالي نقر بوجود علاقة بين المتغيرات.

- ولاختبار معنوية النموذج ككل، نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية، كما أن احتمال الخطأ أقل من 0.05، وهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد هي قيمة موضوعية تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

**3-5- التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي للدراسة:** من خلال إشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة طردية مع الاستثمار الحقيقي وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ونستنتج مايلي:

- تدل القيمة 5728.678 على أن الاستثمار الحقيقي في السودان لا يفسر فقط بالتمويل المصرفي الإسلامي بالصيغ الأربعة، بل هناك متغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار.

- كلما ارتفع التمويل بالمشاركة بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار المحلي في السودان ب 4.95 وحدة.
- كلما ارتفع التمويل بالمضاربة بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار المحلي في السودان ب 3.28 وحدة.
- كلما ارتفع التمويل بالمراجحة بوحدة واحدة زاد الاستثمار المحلي ب 1.12 وحدة.
- كلما ارتفع التمويل بالبيع بسلم بوحدة واحدة زاد الاستثمار المحلي ب 13.70 وحدة.

#### الخلاصة:

في الأخير، يمكن القول أن صيغ التمويل المصرفي الإسلامي توفر حلولاً جيدة للأفراد والشركات والمشاريع لتملك الاستثمارات اللازمة لنشاطاتها، ومن أهم هذه الصيغ التمويلية نجد: صيغة المشاركة، صيغة المضاربة، صيغة المراجحة وصيغة البيع بالسلم، وهي جميعها ملائمة لتمويل رأس المال الثابت، ولحل مشاكل التمويل التنموي وتناسب الاستثمار في مشاريع تنموية عدة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. ومن خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

**أولاً: اختبار الفرضيات:** بعد رصد نتائج الدراسة الاستكشافية والتطبيقية، يمكن الآن اختبار فرضياتها كالتالي:

- **تأكيد صحة الفرضية الأولى:** حيث وحسب معطيات الشكل رقم (01) والشكل (02) نلاحظ نمو إجمالي التمويل المصرفي المتدفق بمعدلات متزايدة بلغت 42.44% سنة 2010، و50.06% سنة 2017، وهي معدلات مرتفعة جداً تعكس قدرت المصارف الإسلامية على تمويل النشاط الاستثماري، وهو مكان نتيجة نجاح البيئة الداعمة سواء الفنية أو التشريعية والتي سهلت عمل المصارف الإسلامية في السودان، ولكن عند تحليل صيغ التمويل المتدفق المتنامي يتضح هيمنة الصيغ التجارية خاصة ما تعلق بالمراجحة بنسب كبيرة جداً قاربت 61.35% سنة 2011 لتتخفف هذه النسبة ببطيء وتستقر عند نسبة 48.54% سنة 2017، بينما تدهورت نسبة صيغة المشاركة من 42.87% سنة 2000 إلى 6.47% سنة 2017، ولم تتجاوز نسبة المضاربة من إجمالي التمويل المصرفي المتدفق 7.79%. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي جاءت على أساس تبني المصاريف الإسلامي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2017 صيغ متعددة لتمويل الإسلامي كان من أهمها صيغة المراجحة والمشاركة. وهو ما يتفق إلى حد كبير مع دراسة "أحمد العالية بنت محمد ولد سيد" (2011) والتي توصلت إلى أن أكثر صيغ التمويل الإسلامية استخداماً هي صيغة المراجحة، وتليها صيغة المشاركة ثم السلم وأخيراً المضاربة من ناحية متوسط حجم التمويل في المصارف التي شملتها الدراسة في السودان. كما تتفق كذلك في بعض النقاط مع دراسة "الطيب محبوب محمد توم بجيت" (2018)، والتي خلصت إلى أن المصارف السودانية تركز على صيغة المراجحة بدلاً من صيغة الإجارة، وأن المصارف السودانية تطبق الإجارة بنسب ضعيفة لم تتجاوز (0.4%) من حجم التمويلات، واعتمدت بشكل كبير على المراجحة بنسبة (52.2%) من إجمالي التمويلات. كما اتفقت جزئياً مع دراسة "ماهر عزيز عبد الرحمن" (2011)، والتي خلصت إلى طغيان صيغة المراجحة على غيرها من أساليب التمويل المعتمدة في المصاريف السودانية.

- تأكيد صحة الفرضية الثانية: حيث وحسب معطيات الشكل رقم (03) ينمو الاستثمار المحلي في السودان بمعدلات متزايدة قاربت 20.26% سنة 2012، و33.45% خلال سنة 2017. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي جاءت على أساس أن الاستثمار الحقيقي في السودان حقق معدلات نمو متزايدة خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2017، وهذا يتفق إلى حد ما مع دراسة "Ahmed Badawi" (2011)، والتي خلصت إلى أن نسب الاستثمار الحقيقي خلال السنوات 1976 و1981 و1998 عرفت معدلات نمو تراوحت بين 18%-22%، حيث أشارت النتائج إلى أن الانفاق العام والخاص على الاستثمار قد حفز النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1970-1998.

- نفي الفرضية الثالثة: حسب معطيات الجدول رقم (02) أن قيمة معامل التحديد والمقدرة بـ 0.9944 تدل على أن 99.44% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي وفق النموذج المقدر سببها التغير في المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مجموع صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة والمراجعة والبيع بالسلم، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، حيث كلما ارتفع التمويل بالمشاركة بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار المحلي في السودان بـ 4.95 وحدة. وهذا ما يؤكد نفي الفرضية الثالثة والتي جاءت على أساس عدم وجود أثر معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المشاركة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018. وهذا يتفق نوعاً ما مع ما توصلت له دراسة "أحمد فريدة عمر، ومصطفى أحمد حمد" والتي خلصت إلى أن التمويل بصيغة المشاركة يتيح الفرصة لصغار المنتجين الذين يملكون الضمانات الكافية للحصول على التمويل من المصارف الإسلامية في السودان.

- نفي الفرضية الرابعة: حسب معطيات الجدول رقم (02) أن قيمة معامل التحديد والمقدرة بـ 0.9944 تدل على أن 99.44% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي وفق النموذج المقدر سببها التغير في المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مجموع صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة والمراجعة والبيع بالسلم، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، حيث كلما ارتفع التمويل بالمضاربة بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار المحلي في السودان بـ 3.28 وحدة. وهذا ما يؤكد نفي الفرضية الرابعة والتي جاءت على أساس عدم وجود أثر معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المضاربة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؛

- نفي الفرضية الخامسة: حسب معطيات الجدول رقم (02) أن قيمة معامل التحديد والمقدرة بـ 0.9944 تدل على أن 99.44% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي وفق النموذج المقدر سببها التغير في المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مجموع صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة والمراجعة والبيع بالسلم، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، حيث كلما ارتفع التمويل بالمراجعة بوحدة واحدة زاد الاستثمار المحلي بـ 1.12 وحدة. وهذا ما يؤكد نفي الفرضية الخامسة والتي جاءت على أساس عدم وجود أثر معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة المراجعة على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018؛ وهذه النتيجة توافقت بعض الشيء مع دراسة ماهر عزيز عبد الرحمن (2011)، والتي خلصت إلى أن التوجه الكبير نحو التمويل بالمراجعة في المصارف السودانية كان للاستثمارات في قطاع التجارة وخاصة تمويل

الاستيراد أكثر من التصدير وتمويل استيراد المنتجات الاستهلاكية أكثر من السلع الاستثمارية مما يضعف الدور التنموي للمصارف الإسلامية.

- **نفي الفرضية السادسة:** حسب معطيات الجدول رقم (02) أن قيمة معامل التحديد والمقدرة ب 0.9944 تدل على أنّ 99.44% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي وفق النموذج المقدر سببها التغير في المتغيرات المستقلة والتمثلة في مجموع صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة والمراجعة والبيع بالسلم، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، حيث كلما ارتفع التمويل بالبيع بسلم بوحدة واحدة زاد الاستثمار المحلي ب 13.70 وحدة. وهذا ما يؤكد **نفي الفرضية السادسة** والتي جاءت على أساس عدم وجود أثر معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي المتدفق بصيغة بيع السلم على الاستثمار الحقيقي في السودان خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

**ثانياً: نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها مايلي:

- يعتبر السودان من الاقتصاديات التي تحوز على جهاز مصرفي إسلامي بامتياز، ويتكون ناتج السودان المحلي خلال سنة 2017 من 50.8% إيرادات قطاع الخدمات، كما يساهم القطاع المالي بنسبة 12.7% في تكوين هذا الناتج؛  
- يتكون الجهاز المصرفي السوداني مع نهاية سنة 2019 من 37 مصرف إسلامي تجاري ومتخصص، ومن خلال تحليل تطور التمويل الإسلامي المتدفق يتضح هيمنة الصيغ التجارية خاصة ما تعلق بالتمويل بالمراجعة الذي بلغ نسبة 48.54% من إجمالي التمويل الممنوح لسنة 2017، بالمقابل نجد تدهور واضح في نسب المشاركة والمضاربة التي بلغت 6.47% و 7.79% خلال نفس السنة، مما يظهر تحيلاً واضحاً للسياسة التمويلية لتمويل النشاط التجاري على حساب النشاط الاستثماري الأمر الذي يؤثر على ربحية المصارف وأداءها الاستثماري؛

- لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في السودان على الاستثمار الحقيقي خلال الفترة 2000-2018 تم تقدير انحدار خطي متعدد يشمل التمويل بالمراجعة، التمويل بالمشاركة، التمويل بالمضاربة والتمويل بالسلم كمتغيرات مستقلة والاستثمار الحقيقي كمتغير تابع، حيث أظهرت النتائج أنه كلما ارتفع التمويل بالمشاركة بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار المحلي بـ 4.91 وحدة، وكلما ارتفع التمويل بالمضاربة بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار المحلي بـ 3.28 وحدة، وكلما ارتفع التمويل بالمراجعة بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار الحقيقي ب 1.12 وحدة، وكلما ارتفع التمويل بالسلم بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار المحلي بـ 13.70 وحدة؛

**ثانياً: اقتراحات الدراسة:** على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

- مراجعة السياسة التمويلية في المصارف الإسلامية السودانية، والتي تنحاز لتمويل النشاط التجاري على حساب النشاط الاستثماري، من خلال دخول المؤسسات المالية الإسلامية كمستثمر مشارك في سبيل تحفيز الاستثمار في القطاعات المنتجة؛  
- تصميم سياسية تمويلية تراعي الملاءة المالية للمستثمرين السودانيين، حيث عادة ما يتهرب المستثمر من شروط المصرف التي تبقى عائقاً أمام حصوله على التمويل خاصة ما تعلق بالضمانات ورأس مال المستثمر؛



- تطوير وتنويع أدوات التمويل الإسلامي على مستوى السوق التمويلية السودانية حتى تجد المؤسسات المالية الإسلامية متنفساً يمكنها من خلاله استثمار فوائدها المالية، ولو أن استثمارها في مشاريع استثمارية في القطاع الحقيقي سيكون أفضل لها من ناحية مساهمتها في تطوير الاستثمار الحقيقي؛

- من الضروري بالنسبة للاقتصاد السوداني إعادة هيكلة المحفظة التمويلية مع مراعاة الإحتياجات الأساسية للمجتمع السوداني، الذي لازال يعاني تحديات تنموية كبيرة جداً، فتمويل المشروعات الفلاحية خاصة وفق الأساليب التشاركية الفلاحية المتاحة من شأنه أن يجعل السودان تحقق اكتفاء ذاتي وتحوله إلى اقتصاد مصدر بدرجة أولى، وإمكانية تحويله إلى اقتصاد مصنع خاصة ما تعلق بالصناعات الغذائية، كما يعد تطوير القطاع التكافلي من أهم عوامل الرقي بالجانب الاجتماعي في السودان وله بعد كبير في خفض معدلات الفقر والبطالة المقلقة في السودان؛

- وختاماً، تقترح الدراسة الحالية على الجهات الوصية في الجزائر بالاقتران بالتجربة السودانية في تبني صيغ وأساليب التمويل المصرفي الإسلامي، مع مراعاة خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية لتمويل المشاريع المنتجة، من أجل بناء استثمارات حقيقية في مجالات عديدة على رأسها مشاريع الزراعة ومشاريع الصناعة الغذائية كمرحلة تمهيدية.

#### المصادر والمراجع:

1. Badawi, A. (2003). Private capital formation and public investment in Sudan: testing the substitutability and complementarity hypotheses in a growth framework. *Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association* , 15 (06), 783-799.
2. أحمد العالية بنت محمد ولد سيد. (2011). صيغة المشاركة في النظام المصرفي الإسلامي دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي في السودان في الفترة 2001-2011. *Doctoral dissertation*. السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. أحمد فريدة عمر، و مصطفى أحمد حمد. (2011). أثر التمويل الإسلامي على تطوير المشروعات الصغيرة. أطروحة دكتوراه . السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. الطيب محجوب محمد توم بحيث. (2018). استخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف السودانية - بالتطبيق على صيغة الإجارة في الفترة 2008-2016م. رسالة ماجستير ، 1-92. السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
5. البنك الدولي. (2018). *بيانات البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 06 14 2019، من [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)
6. البنك المركزي. (2019). *تقرير البنك المركزي السابع والخمسون*. تاريخ الاسترداد 06 12 2019، من [/https://cbos.gov.sd](https://cbos.gov.sd)
7. البنك المركزي السوداني. (2018). *تقارير البنك المركزي السوداني خلال الفترة 2000-2017*. تاريخ الاسترداد 06 16 2019، من <https://cbos.gov.sd>
8. حيدر يونس الموسوي. (2011). *المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية*. عمان، الأردن: دار اليازوري.
9. عبد الحميد عبد المطلب. (2014). *إقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

10. قتيبة العاني عبد الرحمن. (2013). التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
11. ماهر عزيز عبد الرحمن. (2011). صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية. AL *GHAREE for Economics and Administration Sciences*، 19 (04).
12. محمد محمود العجلوني. (2010). البنوك الإسلامية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. حمد البلتاجي. (29-31 ماي، 2009). صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك. المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
14. محمد سمحان حسين. (2013). أسس العمليات المصرفية الإسلامية. عمان، الأردن: دار المسيرة.
15. منذر قحف. (1998). مفهوم التمويل في الاقتصاد. البنك الإسلامي للتنمية (13).
16. نوري عبد الرسول الخاقاني. (2011). المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكالية التطبيق. الأردن: دار اليازوري.
17. هشام كامل قشوط. (2014). المدخل إلى إدارة الإستثمارات من منظور إسلامي. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
18. وهبة الزحيلي. (2002). المعاملات المالية المعاصرة. دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع.